المستشار القضائي الاسرائيلي : استهداف المدنيين الفلسطينيين « جريمة حرب »

شارون يسرع من خطته للانسحاب من قطاع غزة

● القدس المحتلة/ رويترز/ د. ب . أ

■.. أكد ارييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي أمس أن الانسحاب المزمع من قطاع غزة المحتل سيكون سريعا رغم المعارضة التي تواجهها خطته للانسحاب داخل حزبه اليميني والتي هزت استقرار الائتلاف الحاكم.

وقال شارون مؤكدا عزمه على كسب المواجهة مع المتشددين العازمين على الحيلولة دون أي انسحاب من قطاع غزة ان "خطة فك الارتباط ستنفذ. انتهى الأمر."

ويستند شارون إلى تأييد الأغلبية في استطلاعات رأي لخطته أحادية الجانب. وستكون لخطة الانسحاب الأولوية على خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط التي تؤيدها الولايات المتحدة وتعد بإقامة دولة للفلسطينيين والتي قضي عليها نهائيا تقريبا.

وأبلغ شارون نواب حزب ليكود اليميني في البرلمان أن مشروع القرار الذي ينص على إجلاء المستوطنين وسحب الجنود من قطاع غزة سيعرض على وزراء الحكومة في ٢٦ سبتمبر وانه سيطلب من الحكومة الموافقة عليه بحلول ٢٤ أكتوبر .

وسيمهد ذلك الطريق أمام أول قراءة لمشروع القانون في الثالث من نوفمبر في البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) الذي يتعين أن يدلي برأيه في خطة شارون "لفك الارتباط" مع الفلسطينيين وتفكيك ٢١ مستوطنة يهودية في غزة وأربع مستوطنات من بين ١٢٠ مستوطنة بالضفة الغربية

وقال متحدث باسم ليكود إن شارون أبلغ النواب أن العملية ستكون سريعة حتى وإن تمت على مراحل وإن القوميين المؤيدين للمستوطنين لا يمكنهم وأدها في المهد

وقالت مصادر سياسية مقربة من شارون إنه يعتزم تقديم موعد تصويت الحكومة الذي يصرح ببدء الإجلاء الفعلي إلى يناير بدلا من أواخر فبراير أو أوائل مارس .

وقال مصدر "شارون يعتزم إنهاء جميع التحضيرات التشريعية والأمنية بحلول نهاية هذا العام وطرح خطة الانسحاب على مجلس الوزراء للتصويت في أوائل العام المقبل."

وأضاف "الإجلاء الفعلي قد يبدأ بعد ذلك بفترة وجيزة."

وإجلاء المستوطنين الذين لا يغادرون طواعية -إذ يعتقد أن الكثيرين سيقاومون الإجلاء- كان من المقرر سابقا ان يبدأ في سبتمبر عام ٢٠٠٥ ويستكمل بحلول نهاية العام.

وقال شارون للنواب المتشككين "لا نعتزم إطالة أمد هذه العملية لتستغرق شهورا إذا لم تكن هناك حاجة لذلك (من الناحية الأمنية)."

وأضاف "لا يتعين أن يتصور أحد أننا سنبدأ مرحلة أولى ثم نوقف فجأة العملية برمتها لندخل في مهاترات مطولة تستمر فترات طويلة."

وقال المتحدث باسم الليكود إن شارون لم يحدد موعدا لتصويت مجلس الوزراء الذي يصرح ببدء إجلاء ثمانية آلاف مستوطن من ٢١ مستوطنة في قطاع غزة..

وقال شارون إن الجيش الإسرائيلي تلقى أوامر بأن يقدم خلال ٣٠ يوما خطة أمنية لخطة "فك الارتباط" التي أيدتها الولايات المتحدة على أمل ان تسهم في بدء تنفيذ خارطة الطريق.

ولكن في علامة على الصعوبات التي يواجهها شارون رفض أعضاء متشددون في مجلس وزرائه المصغر المعني بالشؤون الأمنية دعوته لاخلاء مستوطنات غزة دفعة واحدة وليس على أربع مراحل حسب ما وافقت عليه حكومته في يونيو تحت ضغط كبير منه.

وربما لا يزال يتعين على شارون تعديل حكومته لضمان الحصول على الأغلبية سواء في الحكومة أو البرلمان.

ويشهد الائتلاف الحاكم اضطرابات منذ يونيو الماضي عندما استقال شركاء يمينيون معارضون لخطة "فك الارتباط" أو عزلوا مما جرد شارون من أغلبيته في البرلمان بفارق صوت واحد.

وفي الشهر الماضي احبط المتمردون في اللجنة التنفيذية لحزبه مساعي شارون لابرام تحالف مع حزب العمل المعتدل لضمان أغلبية مستقرة في أي تصويت على خطة الانسحاب.

ويرحب الفلسطينيون بأي انسحاب إسرائيلي لكنهم يقولون إن البند المتعلق بالضفة الغربية في خطة شارون يهدف إلى حرمانهم من أراض يريدونها لاقامة دولة فلسطينية ذات سيادة يعتد بها وهو ما عارضه اليمينيون الاسرائيليون بمن فيهم رئيس الوزراء على مر التاريخ.

● من جهة أخرى حذر المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية ميني مزوز رئيس الوزراء اريل شارون من استهداف المدنيين الفلسطينيين "باعتباره "جريمة حرب" الا أن الاخير أصر على التمسك "بقصف الفلسطينيين .

ونقل موقع صحيفة يديعوت أحرونوت على الانترنت عن مزوز قوله خلال اجتماع الحكومة إن "استهداف المدنيين جريمة حرب" وذلك تعقيبا على تهديد شارون بقصف الفلسطينيين في حالة تعرض أسرائيليين للقصف .

المجلس الوطني العراقي المؤقت يجتمع اليوم للمرة الأولى

الصدر يعلن انضمامه للعملية السياسية

■..بغداد / شينخوا /

في اجواء تبشر بتحسن الاوضاع الامنية يعقد المجلس الوطني العراقي المؤقت اول اجتماع له اليوم الاربعاء ليكون هذا المجلس خطوة في العملية السياسية الديمقراطية.

وكان هذا المجلس المكون من ١٠٠ عضو قد شكل قبل اسبوعين في ختام اجتماعات صاخبة للمؤتمر الوطني الذي ضم ١٣٠٠ عضو جرى اختيارهم ليمثلوا المحافظات العراقية والاحزاب والمستقلين.

ومن بين الاعضاء المائة ١٩ عضوا هم اعضاء مجلس الحكم السابق الذين لم تسند لهم مناصب في الحكومة العراقية المؤقتة ، اما الاعضاء الباقون وعددهم ٨١ عضوا فقد كانوا مرشحين ضمن قائمة الوحدة الوطنية التي فازت بالتزكية بعد انسحاب قائمة منافسة لها. ويفترض حسب قانون ادارة الدولة وهو بمثابة الدستور المؤقت والذي صدر في مارس الماضي ان يمارس المجلس الوطني المؤقت مهامه خلال الاشهر الخمسة القادمة قبل اجراء انتخابات عامة تحت اشراف الامم المتحدة في يناير القادم لتشكيل مجلس وطني دائم. وطبقا لذلك الدستور فان المجلس الوطني سيكون استشاريا وليس تشريعياً إلى جانب ممارسة الرقابة على اداء الحكومة وتصديق الميزانية الوطنية للعراق لعام ٢٠٠٥ فضلاً عن تمتعه بحق استدعاء رئيس واعضاء الوزارة في اطار التعبير عن حرية الرأي تحت قبة البرلمان وصولاً إلى المرحلة الدستورية وقيام مجلس دائم.

وينتظر ان تكون الجلسة الاولى جلسة اجرائية يتم فيها اداء اليمين القانونية اضافة الى تشكيل اللجان الفرعية التابعة له ووضع جدول اعماله للفترة المقبلة.

وقالت مصادر قريبة من المؤتمر ان انتخاب رئيس للمؤتمر سيكون من اهم اعمال الجلسة الاولى ، مشيرة الى ان هناك اتفاقا ان يكون رئيس المؤتمر من الاكراد بعد ان تخلوا عن مطلبهم ان يكون لهم احد المنصبين الرئيسيين رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء، وحتى الآن فان المرشح لرئاسة المجلس جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني وفي حالة اعتذاره فان رئاسة المجلس ستناط بشخصية كردية اخرى لكن بعض المصادر ترشح الشريف علي ابن الحسين راعي الحركة الملكية والمطالب بعرش العراق لرئاسة المجلس.

وفي الوقت الذي ينعقد فيه المجلس الوطني فان الامم المتحدة تجري الترتيبات لاجراء انتخابات عامة في يناير المقبل.

وتعمل حاليا مفوضية عليا مستقلة مكونة من ٨ شخصيات عراقية اختارتها الامم المتحدة للاعداد للانتخابات التي ستجري في يناير من العام القادم لانتخاب برلمان من ٢٧٥ عضوا.

وقد خصصت الحكومة العراقية مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لانفاقها على عمليات التحضير لتلك الانتخابات. وقال رئيس المفوضية العليا الدكتور حسين الهنداوي ان ثلاث عمليات انتخاب ستجري في يوم واحد في يناير المقبل لاختيار جمعية وطنية تتولى اعداد دستور دائم ومجلس وطني كردستاني ومجالس المحافظات الثماني عشرة مؤكدا عدم وجود اي نية لتأجيل هذه الخطوة الاساسية في العملية السياسية.

واضاف الهنداوي ان المفوضية حريصة على مشاركة اكبر عدد من المواطنين العراقيين الذين يحق لهم الانتخاب في الداخل وفي الخارج مستبعدا وجود معوقات كبيرة امام اجراء الانتخابات في وقتها المحدد مؤكدا ان المفوضية هي السلطة الوحيدة للانتخابات في البلاد وهي التي تحدد معطياتها التنفيذية والاجرائية ومواعيد مراحلها المختلفة.

واذا ما استقر الوضع الامني فان الاشهر القادمة ستشهد معارك سياسية بدلا من السلاح وهو ما يأمله العراقيون في رغبتهم بايجاد نظام ديمقراطي وانهاء الاحتلال الامريكي .

في غضون ذلك دعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر انصاره الى وقف القتال في جميع انحاء العراق ,معلنا قبوله انضمام حركته الى العملية السياسية الجارية في البلاد بهدف تنظيم انتخابات عامة في الاشهر القادمة وتشكيل حكومة منتخبة.

وصرح الشيخ نعيم الكعبي احد مسؤولي مكتب الصدر في بغداد ان الصدر "امر بايقاف المواجهات في كافة انحاء العراق والدخول في المشروع السياسي خلال اليومين المقبلين".

واوضح الشيخ الكعبي ان "هذه المبادرة من سماحته تدل على اننا نريد السلام والاستقرار في العراق والمشاركة في العملية السياسية", مشيرا الى ان "التيار الصدري سيكون له تأثير قوى جدا في العملية السياسية في البلاد لانه تيار يمتلك قاعدة شعبية كبيرة جدا".

ومن جانبه ,صرح الشيخ رائد كاظم المتحدث باسم الصدر في بغداد "ان التيار له هيكلية سياسية كاملة ولديه مكاتب ومراكز اعلامية في عموم العراق وكان يتردد في دخول العملية السياسية بسبب وجود الاحتلال ليس الا".

واستقبلت الحكومة المؤقتة هذا الاعلان بكثير من الحذر ووصف المتحدث باسم وزارة الداخلية صباح كاظم هذه المبادرة بانها محاولة "لانقاذ ماء الوجه بعد اخلاء النجف".

ويأتي اعلان وقف المعارك والمشاركة في العملية السياسية بعد اربعة ايام من وقف المعارك في النجف وانسحاب انصار الصدر منها اثر اتفاق مع اية الله العظمى علي السيستاني.

وكان قد تم التوصل الى اتفاق سلام في النجف بمبادرة من اية الله علي السيستاني وينص على نزع اسلحة مدينتي الكوفة والنجف ورحيل الميليشيات من هاتين المدينتين ومشاركة حركة الصدر في العملية السياسية ,وذلك بعد معارك بين عناصر جيش المهدي وقوات الامن العراقية المدعومة بالقوات الامريكية ,استمرت ثلاثة اسابيع في النجف واسفرت عن مقتل وجرح مئات العراقيين وتشريد الاف العوائل من منازلها اضافة الى الدمار الهائل الذي لحق بممتلكات المواطنين.

كما شهدت مدينة الصدر اشتباكات مماثلة , اضافة الى الاشتباكات التي حدثت في العديد من مدن جنوب العراق وخصوصا البصرة والعمارة والناصرية.

حزب الله اللبناني يكشف طبيعة المخططات الامريكية المشبوهة للمنطقة

■ بيروت/وكالات/

أعتبر نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم ان الضغط الامريكي المتواصل على المنطقة يستهدف ابطال أي قدرة لشعوبها واحكام الامساك بخيراتها ومقدراتها من أجل ان تكون منطقة الشرق الاوسط مزرعة اقتصادية وسياسية لمصلحة المشروع الامريكي.

وقال قاسم في كلمة ألقاها أمس بمناسبة دينية ان الامريكيين يريدون شرق اوسط جديد ويريدون تغيير المنطقة من خلال بوابة العراق في محاولة لاعادة صياغتها بما ينسجم مع تطلعاتهم ليس على المستوى الاقتصادى فقط وانما على المستوى الثقافي والاخلاقي والسياسي أي انهم يريدون صياغة انسان جديد في المنطقة يكون تابعا لهم وخادما لمشاريعهم .

كما أعتبر قاسم أن المسألة لا تقتصر فقط على احتلال بقعة من الارض انما تشمل احتلال انسانية الانسان وتعطيل قدراته وحرمانه من ان يكون حرا ومستقلا وصاحب ارادة واختيار في بلده وفي منطقته ، ووصف الشيخ قاسم تصريحات الرئيس الامريكي جورج بوش الاخيرة عن صنع التاريخ بالعجرفة من أجل حكم العالم والسيطرة عليه كما كانت القبائل الكبرى تصنع في سالف الزمان .. مؤكدا رفض القبول بان تفعل أمريكا ما تشاء في المنطقة ورفض الخضوع للمشروعين الامريكي والاسرائيلي خصوصا وان شعوب المنطقة تمتلك الارادة وعليها ان تجتمع على خطط عملية لمواجهة التحديات المحدقة بها.

تمديد اتفاق وقف اطلاق النار في جنوب السودان

■.. وقعت الحكومة السودانية وحركة التمرد في جنوب البلاد أمس في العاصمة الكينية نيروبي علي مذكرة تفاهم لتمديد وقف الأعمال العدائية لمدة ثلاثة أشهر قادمة ابتداء من اليوم الأربعاء الأول من سبتمبر وحتى الثلاثين من نوفمبر القادم.

وحسب وكالة الأنباء القطرية فقد وقع مذكرة التفاهم من الجانب الحكومي علي عبدالرحمن النميري سفير السودان في نيروبي فيما وقع تعبان دينق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بحضور الجنرال لازاراس سيبويا المبعوث الخاص لمنظمة الإيجاد الأفريقية لعملية السلام بالسودان.

جدير بالذكر أن الطرفين قد وقعا على مذكرة وقف الأعمال العدائية في الخامس عشر من أكتوبر ٢٠٠٢م لمدة ثلاثة أشهر وظلت تجدد حتى انتهت الفترة وذلك بهدف خلق جو موات يسهل لوصول الطرفين لاتفاق سلام شامل يتضمن وقف كامل لاطلاق النار في جنوب السودان.

وكانت محادثات السلام بين الحكومة السودانية وحركة التمرد الجنوبية التي استمرت لشهور عديدة برعاية ايقاد قد حققت نجاحات كبيرة واوشكت على الوصول لاتفاق نهائي يضع حداً لأكثر من عشرين عاماً من الحرب الأهلية لكن تفجر أزمة دارفور صرفت الأهتمام الأقليمي والدولي بمحادثات السلام في الجنوب وعطلتها إلى حين الانتهاء من معالجة الوضع في دارفور.